

حكومة الدوامة في تونس



تحل المشكلة طالما أن الدولة مطالبة بالتقشف ومراجعة اتفاقيات زيادة الرواتب والعلاوات، التي تمت بشكل عشوائي وعيبي، فضلا عن تسريح الآلاف من الموظفين، وهو أمر قد لا تقبل به قيادة الاتحاد التي تعيش على صفيح ساخن بسبب مساعيها لتعديل الفصل 20 من القانون الداخلي بما يتيح لها البقاء لفترة جديدة على رأس الاتحاد، وهي خطوة تلقى معارضة واسعة. لا خيار أمام الطبقة السياسية، وخاصة الرئيس سعيد وقيادات الأحزاب البرلمانية، من التخلي عن المغالاة، والعودة إلى الحوار، وعدم تفويت فرصة الدعوات إلى مؤتمر للحوار الوطني شبيه بما جرى في 2013، وهي دعوة ذكية ومناسبة لنزع فتيل أزمة قد تطول وتخرج عن السيطرة وتوقد البلاد إلى وضع معقد.

التي تريدها. لكن المشكلة الكبرى أمام هذه الحكومة هو غياب البرنامج، فأبى الآن برنامجها الوحيد هو هزيمة الأحزاب وإخراجها من إدارة الشأن العام. لكن ماذا ستعمل لمعالجة مخلفات عشر سنوات من الفوضى خاصة ما تعلق بزيادة منسوب الإنفاق وغياب المداخيل في ظل تعطيل إنتاج الفوسفات والنقط بسبب الإضرابات والاحتجاجات وضرورة تنفيذ تعهدات سابقة بانتخابات عشوائية في قطاعات هامشية مثل الحضائر والبيئة، خاصة مع تهاوي هيبة الدولة وسيطرة النقابات. ربما تنجح علاقات الرئيس سعيد بالاتحاد العام التونسي للشغل في إحداث انفراجة زمنية قد تصل إلى العامين تتوقف فيها الإضرابات والضغوط من أجل الزيادات، لكنها لن

استعداد لها بسبب استغراق الحكومة المستقلة في اللعبة السياسية وتركيز رئيسها إلياس الفخاخ على مسار تصفية الحساب مع الخصوم وإغراق المؤسسات بالتعيينات. وستدفع مغامرة إعادة الانتخابات، أيًا كانت مسوغاتها السياسية، إلى خسارة الدعم الخارجي لتونس خاصة من المؤسسات المالية الدولية التي تنظر بارتياح إلى أداء حكومات ما بعد 2011 بسبب تبديد القروض المختلفة في شراء السلم الاجتماعي واسترضاء النقابات، فضلا عن شيوع الفساد على مستوى واسع، وكيف يمكنها أن تضح أموالا جديدة لإنفاقها في المغالاة السياسية. ومنطوقها ستمر حكومة المشيشي، لكنها ستجد نفسها في مواجهة مع معارضة قوية في البرلمان تكسب على أنفاسها وتمنعها من تمرير القوانين

البرلمان القادم، ذلك أن إجراء الانتخابات المبكرة سيرفع من نسبة المقاطعين للانتخابات من الفئات غير الحزبية، وهي التي دعمت سعيد بشكل رئيسي في انتخابات أكتوبر الماضي. يضاف إلى ذلك خروج أنصار الأحزاب من حساب جمهور سعيد وهم يمثلون نقلا رئيسيا ساعد في حسم فوزه تحت شعار "التصويت المفيد" بهدف قطع الطريق أمام صعود نبيل القروي، رجل الأعمال والإعلام ورئيس حزب "قلب تونس". والنتيجة، فإن حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة هو مغامرة سياسية ستاكل بالتاكيد من رصيد قيس سعيد كما من رصيد الأحزاب، لكن الأخطر هو توسع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد خاصة مع عودة قوية لوباء كورونا وغياب أي

وجلس إليها دون أن يأخذ بمقترحاتها أو يضع في حساباتها بعض "خطوطها الحمراء".

ويوم 1 سبتمبر ستكون الحكومة، التي ولدت على أنقاض الأحزاب وارتباطاتها، تحت رحمة هذه الأحزاب وكتلها وتحالفاتها الجديدة. ورغم أن التوجه الغالب هو لمنح الحكومة الثقة إلا أن فرضية إسقاطها قائمة خاصة في ضوء تراجع التيار الديمقراطي (22 نائبا) عن مسار التحالف مع الرئيس سعيد ولحاقه بكتلة تفوق المئة نائب تتشكل من النهضة وحلفائها، وهو ما قد يقود البلاد إلى أزمة سياسية معقدة وحالة من الفراغ السياسي قد تطول لأشهر.

ورغم أن أنصار الرئيس سعيد يقولون إن إسقاط الحكومة يخدمهم إذ يتيح له حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة ستقود بالتأكيد إلى خروج أغلب النواب الحاليين الذين وصلوا إلى المجلس بأصوات محدودة عبر قانون انتخابي عجيب، ويتيح حضورا قويا لأنصار "الشعب يريد" وهو شعار قيس سعيد خلال حملته الانتخابية.

قد تكون هذه الفرضية ممكنة، لكن لها كلفة سياسية كبيرة على البلاد التي لم تعد تتحمل المزيد من خسارة الوقت، وعلى الرئيس نفسه الذي سيصبح عنصر تازيم بعد أن انتخبه الناس ليخرج تونس من أزمتها ويقطع مع المناورات السياسية ومع ألعاب السياسيين الذين يضعون مصالح أحزابهم وكتلهم أولوية في أي خيارات. وخلافا لما يريده البعض، فإن

حل البرلمان يتيح للرئيس أن يدير الحالة السياسية في البلاد بالرأسيم المختلفة، لكن لا يسمح له أن يصدر مراسيم تمس من القانون الانتخابي، الذي يبقى البرلمان وحده المكلف بتعديله، وهو ما يعني أليا انتخابات بنسب الشروط الحالية وبرلمانا جديدا شبيها بما هو قائم من حيث الوجود القوي للنهضة وحلفائها، فضلا عن استمرار صعود شخصيات مستقلة أو تحت يافطات فضفاضة وفق مسوغ الولاءات الشخصية والعائلية والمناطقية من السهل استقطابها في التكتلات البرلمانية، واستمرار "السياسة الحزبية" وتأثير المال الفاسد. كما أن لا أحد يضمن أن يشكل أنصار قيس سعيد الكتلة الأكبر في

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

ستكون حكومة هشام المشيشي بمثابة دوامة بحرية قد تتبلع من يقف وراءها مثلما تتبلع خصومها وتطليح بهم.. لا أحد يعرف من سيكون المستقبل، ولا كيف ستتصرف الأطراف السياسية لتطويق مخلفات حكومة تقول المؤشرات إنها ستكون وحيدة ومحاصرة في البرلمان إذا سمح لها بنيل الثقة والبدء بإدارة الشأن العام. سيطر التفاؤل على دايمي الحكومة، وأغلبهم نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي من دوائر شعبية مختلفة باتت ناقمة على الأحزاب السياسية بسبب خسارة عشر سنوات من تجربة الانتقال السياسي في المحادثات وتصفية الحسابات وإهمال الملفات الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفساد بأوجهه المختلفة.

فرضية الانتخابات المبكرة
ممكنة، لكن كلفتها السياسية
كبيرة على البلاد، وعلى الرئيس
نفسه الذي سيصبح عنصر تازيم
بعد أن انتخبه الناس ليقطع مع
المناورات السياسية ومع ألعاب
السياسيين

ومحور الرهان هنا هو الرئيس قيس سعيد الذي يقف وراء تشكيل الحكومة الجديدة، والتي حرص فيها على أن تكون بعيدة عن أحزاب ما بعد الثورة، وإن كانت تضم بعض العناصر لأحزاب هامشية أو اندثرت مثل نداء تونس أو حزب آفاق، لكن أغلب عناصرها إما محسوبون بشكل مباشر على الرئيس ومحيطه، وإما كفاءات من الإدارة التونسية. الإجابة أن حكومة المشيشي ستكون تحت رحمة خيار المغالاة الذي حسم به الرئيس سعيد صراعه مع الأحزاب حين همشها في المشاورات الأولى بان اختار شخصية لم ترد في مقترحاتها، وثانية حين استعاضها المشيشي صوريا

فلسطين وقمة اللاءات الثلاث

ويجاهون من أجله، لا أكثر ولا أقل. وما ينبغي الاعتراف به دون مكابرة وبعيداً من العواطف وأحلام اليقظة، هو أن واقع الصراع الدولي في أيامنا الجديدة، جعل العالم عالين، عالم أميركا ومعه أوروبا وإسرائيل وحلفاؤها حول العالم، الأوروبيون والخليجيون الجنوبيون واليابانيون والخليجيون ومصر والأردن، وعالم الصين ومعه روسيا وإيران وجماعة الإخوان المسلمين وما في حولهم من أشواق وغربان وثعابين. ولا مهرب لأية دولة أو حزب أو جماعة من اختيار الالتحام أو التحالف أو الصداقة مع أحد العالين، بحكم الضرورة، وحسب المصلحة والافتتاح.

المحزن أننا بعد خمس وخمسين سنة من الضياع والفرقة والافتتال، تعود اليوم للمطالبة بما رفضناه بالأمس بشم وإباء، ونرضى بما كان محرماً، بل كان مجزء التفكير فيه جريمة قومية ودينية ووطنية لا تغتفر

ولأن الدنيا تدور، وكذلك الأمزجة والمصالح، فليس عيباً أن يراف القادة الفلسطينيين بشعبهم، وينحنوا لرياح الواقع المر الجدي، ويقبلوا بما يتنمأ لهم كل شقيق وصديق مخلص وصانق وحبیب، ولكن حين يصنق اليهود الإسرائيليون والأميركيون ويجنحون إلى السلم الحقيقي غير المغشوش، ويقبلون زرعهم من الضفة بالكامل، ويسلمون بقيام دولة أمنة ومستقلة ومسألة اسمها فلسطين.

بإسم القدس وبإسم الله ورسوله واله، ولكنها تخاف من إسرائيل وتمنع الافتتال من حدودها أو المساس بأحد من أبنائها. والمحزن في الأمر أننا بعد خمس وخمسين سنة من الضياع والفرقة والافتتال، تعود اليوم للمطالبة بما رفضناه بالأمس بشم وإباء، ونرضى بما كان محرماً، بل كان مجزء التفكير فيه جريمة قومية ودينية ووطنية لا تغتفر. إن مناسبة هذا الكلام مقال نشره الأمير تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات العسكرية السعودية الأسبق والسفير السابق، يوم الجمعة الماضي في صحيفة "الشرق الأوسط" أطلق فيه إعلاناً هو الأخطر من كل ما مر من إعلانات ومشاريع وقرارات، فهو يعلن موقف المملكة العربية السعودية النهائي والواضح من مسألة الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقة سلام معها، ويقول "إن المملكة العربية السعودية وضعت ثمن إتمام السلام بين إسرائيل والعرب هو قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس، بناءً على مبادرة المحرم الملك عبدالله بن عبدالعزيز". ولا يمكن أن يكون إلا مخولاً من أعلى سلطة سعودية بهذا الطرح الجريء والصريح الذي يضع القيادات الفلسطينية في الزاوية، ويضع معها كل المزايا الأخرى المصير على المقاومة والممانعة، وعلى مواصلة "الجهاد" حتى تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، خاصة منهم الخائنين والأردوغانيين وأحزابهم وميليشياتهم ومرتقتهما من العراقيين واللبنانيين والسوريين واليمنيين.

والأهم الذي ورد في مقال الأمير تركي الفيصل هو أنه لم يطلب ثمناً لتطبيع السعودية مع إسرائيل غير ما يريده الفلسطينيون أنفسهم ويصرون عليه،

وضمانات دولية لا سبيل إلى التملص من أحكامها. ولعل أسوأ ما أنجزه مؤتمر اللاءات الثلاث هو أنه جعل قضية فلسطين مصدر فرقة واحتراب بين الجماعات السياسية العربية والإسلامية الحكومية والحزبية والدينية والطائفية والقبلية، وجعل الأمانى والأحلام والأغاني، هي سلاحنا الأقوى في المواجهة مع إسرائيل. أوقف المؤتمر عقولنا عن العمل، وكفر من يتحدث عن الواقعية والاعتدال وجعل القضية وسيلة لانتفاع وارتزاق لفصائل وأحزاب ومنظمات وأشخاص، وأخرج أحزاباً ومنظمات يقاتل بعضها بعضاً، وتحول عدد منها إلى بنادق معروضة للبيع والاستئجار لهذه الحكومة العربية أو الإسلامية أو الأجنبية أو تلك باسم فلسطين، وبذريعة التحرير والصمود والتصدي.

ومند العام 1967 اليوم ورغم كل ما مر بالمنطقة والعالم من تحولات وتحالفات نسفت موازين القوى القديمة وأحلت موازين جديدة، لا يزال سهلاً على حكومات وأحزاب وجماعات خداع الجماهير وتجنيد المثوعين وتعليمهم صناعة التفخيخ والتفجير عن بعد، والاعتقال بالكويت ونسف الوزارات والمدارس والأسواق الشعبية، وقتل الضباط والجنود في دول تحالفها في الراي والعقيدة

سفق من دم فلسطيني وعربي وما أنفقناه على المؤتمرات والخطابات الحماسية الجهادية الثورية في الإذاعات والفضائيات، كتشفت أن الرئيس بورقيبة كان عقلاً نياً وواقعياً وحكيماً ومخلصاً للقضية، بعد أن أصبح أقصى ما يسعى إليه الفلسطينيون ومعهم العرب وربما غيرهم كثيرون في المنطقة والعالم، قيادات وأحزاباً وجماهير، هو حل الدولتين الذي يقضي إلى إقامة دولة فلسطينية في ما تبقى من فلسطين في الضفة الغربية وغزة وعاصمتها القدس "العربية"، جنباً إلى جنب مع القدس "اليهودية" الأخرى عاصمة إسرائيل، وأن السلطة الفلسطينية مستعدة بعد ذلك، ليس للقبول بوجود إسرائيل فقط بل لاحترام حدودها، وعدم المساس بأمنها ومستوطناتها، وبمواثيق

من استعادة قدرتها مجدداً على حوض "تحرير الأراضي العربية المحتلة من إسرائيل". قبل المؤتمر المدوي يستنبت فقط كان الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة يزور مدينة أريحا، وكانت فلسطينية يومها، فالقى في جماهيرها يوم الثالث من مارس 1965 خطاباً تاريخياً حث فيه الفلسطينيين والعرب على التخلي عن مبدأ "كل شيء أو بلاش"، وقال حينها إنها سياسة فاشلة لم يئل منها الشعب الفلسطيني غير الدم والدموع، ودعاهم للجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الإسرائيليين على أساس القرار الأممي بتقسيم فلسطين وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس. ومعروف ما تعرض له يومها من عواصف الشتم والتخوين والانتهاج بالعمالة للإمبريالية وإسرائيل. وفي حديث آخر باللغة الفرنسية أدلى به الحبيب بورقيبة لمراسل تلفزيون فرنسي، أكد أنه التقى بأغلب الحكام العرب، وتأكد من أنهم جميعاً كانوا يسرونه بأنهم متفقون معه في رؤيته، لكنهم يكتفون بقناعاتهم عن جماهيرهم خوفاً من اتهامهم بالعمالة وخيانة الأمة وفلسطين.

كما التزمت الدول العربية القادرة مالياً بدفع المبالغ التالية لمصر والأردن سنوياً ومقدماً، كل ثلاثة أشهر ابتداءً من منتصف أكتوبر 1967 وحتى إزالة آثار العدوان: أ- السعودية: 50 مليون جنيه إسترليني. ب- الكويت: 55 مليون جنيه إسترليني. ج- ليبيا: 30 مليون جنيه إسترليني، وذلك "لإعادة بناء القوات المسلحة في مصر ودول المواجهة الأخرى لكي تتمكن

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

بين التاسع والعشرين من أغسطس والثاني من سبتمبر العام 1967 عقد مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم، في أعقاب نكسة حزيران (يونيو 1967) واحتلال الجيش الإسرائيلي كامل الضفة الغربية وقطاع غزة والجلول وسيناء. تميز المؤتمر بمسارعة جميع الملوك والرؤساء والأمراء إلى حضوره باستثناء حافظ الأسد، الذي كان يصّر على حرب تحرير شعبية جعلها في ما بعد جبهة الصمود والتصدي. سميت القمة التاريخية بمؤتمر اللاءات الثلاث: "لا صلح، لا تفاوض، ولا اعتراف" بإسرائيل. وفي البيان الختامي للمؤتمر قرئ: "تدارس أصحاب الجلالة والفتامة الملوك والرؤساء وممثلوهم أبعاد العدوان الذي تعرضت له الدول العربية في الخامس من يونيو، وقرروا أن إزالة آثار العدوان من الأراضي العربية هي مسؤولية جميع الدول العربية".

و"أقرّ المؤتمر وجوب اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الإعداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف، كما أقرّوا سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية". كما التزمت الدول العربية القادرة مالياً بدفع المبالغ التالية لمصر والأردن سنوياً ومقدماً، كل ثلاثة أشهر ابتداءً من منتصف أكتوبر 1967 وحتى إزالة آثار العدوان: أ- السعودية: 50 مليون جنيه إسترليني. ب- الكويت: 55 مليون جنيه إسترليني. ج- ليبيا: 30 مليون جنيه إسترليني، وذلك "لإعادة بناء القوات المسلحة في مصر ودول المواجهة الأخرى لكي تتمكن

